

الانسحاب الفرنسي يضع الجزائر في ورطة الساحل

أي دور قد يلعبه الجزائريون في مالي المقلقة لأمنهم



البحث عن خطوات لدرء الخطر الجنوبي

ويضيف كاهي أن "نشاط الدبلوماسية الجزائرية إلى غاية اللحظة محدود"، موضحاً أن "الدبلوماسية الجزائرية وضعت ثقها الكاملة في النظام السابق، نظام باه نداو الذي زار الجزائر واستقبله الرئيس تبون وأعطاه وعداً بالمساعدة. لكن الانقلاب الأخير خلط الأمور". ويتوقع خبراء أن يساهم أي تحرك جزائري نحو المنطقة دون دراسة في توسيع الأزمة أكثر فأكثر.

وينقل موقع "فرانس 24" عن مصدر عسكري فرنسي قوله إنه "تجرب مناقشة مستقبل تحركاتنا في شمال مالي مع بعثة الأمم المتحدة في مالي، ومع الجزائريين المعنيين مباشرة باعتبارهم دولة جارة". وتجمعها حدود برية تفوق الـ 700 كلم، رهينة اضطرابات سياسية وأمنية متراكمة منذ نحو 10 سنوات، جعلتها جبهة مفتوحة على كل الأخطار الفاعلة، وحولتها إلى بؤرة توتر مقلقة للأمن الجزائري وخاصة رخرة في جبهته الجنوبية، ولذلك توليها الجزائر أهمية قصوى في استراتيجيتها الدبلوماسية والتحالفات على اعتبار أنها جزء مهم في عمقها الاستراتيجي.

لذلك فهو يدرك جيدا أن الحرب على الإرهاب في الساحل لا يمكن الفوز فيها بال قوة عسكرية وحدها.

حذر عسكري

حتى بعد اختطاف دبلوماسيينها في مدينة غاو شمالي مالي في 2012، واستهداف مصنع للغاز في تيغوتورين، جنوب شرقي الجزائر انطلاقاً من شمالي مالي في 2013، إلا أن الجزائر لم ترسل قواتها إلى المنطقة، متحججة بمنع دستورها للجيش من القتال خارج الحدود، إلا أن هذا العذر لم يعد مطروحا الآن بعد التعديل الدستوري الأخير. ويقتضي الجيش الجزائري حذراً من التطور في أي حرب قد تستنزف قدراته في ظل توتر الأوضاع على حدوده الشرقية والغربية أيضاً. ويقول المحلل السياسي مبروك كاهي، استاذ العلوم السياسية بجامعة ورقلة بجنوب الجزائر، إن التدخل العسكري في مالي "مستبعد" لأن "الدولة الجزائرية حذرة جداً في تبني مواقفها، فما بالك بإرسال قوات عسكرية خارج الحدود".

المتعددة الأطراف والمخروط بشدة في أفريقيا، كما يشير هذا التعيين إلى رغبة جزائرية في استعادة السيطرة بعد غيابها في السنوات الأخيرة عن المنطقة. ويسمح الدستور الجزائري بعد تعديله في الأول من نوفمبر الماضي بتدخل الجيش خارج الحدود. لكن تبون قال في مقابلة مع صحيفة "لوبوان" الأسبوعية إن "الدستور الجزائري يجيز الآن هذا النوع من التدخل، لكن الحل لا يكمن في ذلك. غير موجود". وأعاد التأكيد على أن حل المشكلة عبر "إعادة نشر الدولة عبر اتفاقات الجزائر.. نحن هنا لمساعدة باماكو".

وتحدثت صحيفة "جون أفريك" الفرنسية عن أن قائد الأركان الجزائري سعيد شقريحة زار باريس سرا، لبحث أزمة الساحل الأفريقي، وهو ما نفته وزارة الدفاع الجزائرية ووصفته بـ"الإفترافات". وعُد هذا الأمر بمثابة بالون اختبار لرد الفعل الجزائري حول التدخل في مالي.

وخاض الجيش الجزائري حرباً دموية ضد الجماعات الإرهابية طيلة تسعينيات القرن الماضي، ولم يتمكن من الانتصار فيها إلا عبر المصالحة الوطنية.

ويشكل هذا الوضع بالنسبة إلى الجزائر التي تملك أقوى جيش في الساحل قلماً أمنياً متزايداً قد يدفعها إلى التدخل عسكرياً لمنع قيام إمارة إرهابية على حدودها الجنوبية، وفق السيناريو الذي تفضله باريس، والتي لا ترغب في الاستمرار في حرب مفتوحة ضد الإرهاب، والقتال نيابة عن دول المنطقة، مثلما كانت الولايات المتحدة تقاتل في أفغانستان نيابة عن روسيا وإيران والصين.

الحل المنتظر

لا تزال مالي هدفا لهجمات جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وعنف بين الجماعات المحلية وعمليات تهريب متنوعة، وتوسعت رقعة العنف لتطال دولتي بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين. وتقول الجزائر إن الحل في مالي "لن يكون إيجابياً"، حسبما جاء على لسان الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي اختارت حكومته الجديدة رمطان لعامة لتولي وزارة الخارجية، وهو السياسي المخضرم في الدبلوماسية

أعاد القرار الفرنسي بتخفيض الوجود العسكري في مالي ومنطقة الساحل عموماً الكرة من جديد إلى ملعب الدول المجاورة وخاصة الجزائر، التي ستجد نفسها أمام اختبار حقيقي: إما التدخل العسكري لوقف أي خطر على أمنها وإما تفعيل دبلوماسيتها الغائبة ولو نسبياً عن المنطقة.

الجزائر - شكل قرار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الانسحاب من منطقة الساحل الأفريقي وتخفيض عديد قوات بلاده في شمال مالي عبئاً إضافياً على دول الجوار وخاصة الجزائر، التي تعتبر المنطقة بالنسبة إليها مقلقة ورخوة لأمنها القومي.

ماذا عن الجزائر؟

سعت الجزائر طوال السنوات القليلة الماضية ولو نسبياً إلى لعب دور فعال في الأزمة المتنامية في مالي، وعملت على تهدئة الأوضاع عبر المفاوضات، التي كان آخرها الاتفاق الموقع في العام 2015 برعاية جزائرية بين المجموعات المسلحة للطوارق وحكومة باماكو، والذي لم تلتزم به الأخيرة إلى حد الآن ما يهدد بانتهائه.

وكانت الجزائر تهدف من تدخلها الدبلوماسي إلى تقويض نفوذ القوى الإقليمية المؤثرة في باماكو على غرار فرنسا ومنظمة الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، والذهاب نحو تجسيد مخرجات اتفاق الجزائر.

وتسود مخاوف من أن يؤدي الانسحاب الفرنسي من الشمال إلى تمرد الطوارق والأزواد مجدداً وانتهيار اتفاق الجزائر للسلام، في ظل ضعف الجيش المالي الذي وجد صعوبة في وأد تمرّد الطوارق نظراً لإمكاناته المحدودة، وشساعة المنطقة مع قلة السكان، ودرية المتطرفين الجيدة بدروبيها الوعرة. كما يضع الانسحاب الفرنسي الجزائر في ورطة بمنطقة الساحل، التي تعد الأكثر اضطراباً في ظل تنامي الخطر الإرهابي من الجماعات المسلحة.

ويخشى أن تستغل الجماعات المسلحة والإرهابية المخالفة تحت لواء "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" بقيادة إياي أغ غالي، الانسحاب الفرنسي وضعف الجيش المالي بالإضافة إلى عودة تمرد الطوارق، للسيطرة مجدداً على الشمال المالي مثلما فعلت في 2012.

ويعمل فرنسا على المشاركة في حدة من القوات الخاصة مع دول غربية أخرى لمكافحة الجهاديين، حيث أوجت اتفاقية تعاون أمني بين باريس وواشنطن بينهما شراكة على شين عمليات خاطفة تعتمد أساساً على القوات الخاصة في مهمة مكافحة الإرهاب بدلا من إقامة قواعد عسكرية دائمة، وترى قراءات سياسية حول أهداف الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل، وخاصة من شمال مالي أنها تهدف بالأساس إلى معاقبة زعيم الانقلاب الأخير أسيمي غويتا، الذي أطاح بالرئيس المؤقت باه نداو المقرب من باريس. كما يضع إغلاق القواعد العسكرية

الوضع المتدهور في مالي يمثل قلماً أمنياً متزايداً للجزائر قد يدفعها إلى التدخل عسكرياً لمنع قيام إمارة إرهابية على حدودها



هل يستعيد حزب الاستقلال زمام المبادرة السياسية في المغرب

وهذه المرة مع كل التجمع الوطني للأحرار الذي يقدم نفسه بديلاً منتظراً للإسلاميين، وسط توقعات بأن تقتصر المنافسة على ثلاثة أحزاب هي العدالة والتنمية والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار. وترى الباحثة شريفة لموير أن من أهم العوامل التي ستساهم في تعزيز موقع حزب الاستقلال في الانتخابات المقبلة هو عامل ترتيب البيت الداخلي، ما سينعكس إيجاباً على أدائه ويتيح استيعاباً لفته التنظيمية لتكريزها أكثر حول إمكانات فوزه بالمراتب الأولى.

وبالنسبة إلى التحالفات لم يبد حزب الاستقلال أي توجه حالياً في هذا المستوى، لكن الباحثة شريفة لموير أكدت لـ"العرب" أن توزيع المقاعد البرلمانية والمجالس البلدية على طريفة القاسم الانتخابي على أساس المسجلين وليس المصوتين، سيكون عاملاً مؤثراً في تشكل الأحزاب المتصدرة للانتخابات ويمكن أن يخلق مفاجأة، والذي قد يخدم تحالفات حزب الاستقلال خاصة وأنه يخوض هذه الانتخابات بهدف تصورها بقيادة الحكومة المقبلة. وعلى عكس بعض الأحزاب اليسارية وحزب العدالة والتنمية، لم يسبق لحزب الاستقلال أن وضع خطوطاً حمراء في تحالفاته مع الحكومات التي قادها أو شارك فيها.

والانتخابات الشيء الذي يؤثر على أداء الحزب بمدينة فاس. ولم ينف القيادي في حزب الاستقلال مضيان وجود بعض الصراعات "التي تدخل في سياق التسابق حول الترشيح للانتخابات المقبلة، لكن هذه الصراعات منحصرة في الجهات ولا تشمل قيادة الحزب، ويجري معالجتها بالطرق المعهودة".

شريفة لموير
ترتيب البيت الداخلي
سينعكس إيجاباً
على أداء حزب الاستقلال

ويتوقع مراقبون أن يخدم القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية حزب الاستقلال، خاصة بعد إقرار التعديلات على القوانين الانتخابية والقانون التنظيمي المتعلقة بأعضاء مجلس النواب، والمعروف بتعديل القاسم الانتخابي. ويعتبر عباس بوعالم، أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الأول في مدينة وجدة (شرق)، أن حزب الاستقلال من الأحزاب الكبرى، وله قواعد وفية في المجال القروي والحضري، ويمكنه المنافسة على الصدارة. ورغم أن المشهد السياسي يكاد ينتج نفس التعبئة الانتخابية الماضية،

والمعاصرة ثانياً (102)، والاستقلال ثالثاً (46)، ليحلل التجمع الوطني للأحرار رابعاً (37).

ولم يخف أمين عام حزب الاستقلال انتقاداته لآداء الحكومة المغربية التي يقودها حزب العدالة والتنمية الإسلامي. ويرى أن الحكومة مسؤولة عما تبينه البلاد من فوارق اجتماعية وتآكل الطبقة الوسطى في السنوات الأخيرة في خطوة رأى فيها مراقبون تدشينا بأكرا لحملة انتخابية للاستحقاق الانتخابي المنتظر. وأكدت شريفة لموير الباحثة في العلوم السياسية أن الديناميكية التي يعرفها الحزب والمزمنة مع اقتراب المحطة الانتخابية هي تجل واضح لرغبته في تصدّر الانتخابات.

وأوضحت لموير في تصريح لـ"العرب" أنه تأسيساً على التعديلات الأخيرة التي طرأت على القوانين الانتخابية خاصة مسألة القاسم الانتخابي فإن حزب الاستقلال يملك قاعدة انتخابية مهمة سواء في المجال الحضري أو القروي، وهذا ما يجعله حزبا غير بعيد عن غمار المنافسة لتصدر ترتيب الأحزاب المتنافسة. ويعرف حزب الاستقلال حالياً جدلاً داخلياً بسبب قرارات اللجنة التنفيذية بحل فروع الحزب بمدينة فاس، وما نتج عنه من تراشق سياسي بين قيادة الحزب والأميين العام السابق حميد شيباط بعد رفض تركيته للدخول إلى غمار

وتبرير قيادة الحزب قرارها على خلفية "ما آلت إليه شؤون الحزب بهذه المدينة من تهقير على مستوى التنظيمات المحلية، وتوتر وصراع دائم بين الأجهز والقواعد"، بالإضافة إلى الحضور الواضح للأميين العام السابق باشهد السياسي المحلي. ودفع حضور اسم شبابا والربط مع طموحه السياسي إلى ترجيح إمكانية عمله لاستعادة قيادة الحزب من بوابة فاس، لكن القيادي في حزب الاستقلال نورالدين مضيان اعتبر أن "شيباط بالنسبة إلى قيادة الحزب هو فقط أمين عام سابق".

ولا يتوقع مضيان أي تأثير لحل فروع الحزب في فاس وما يعنيه ذلك من قطع الطريق على شيباط وانصاره في التحكم بالترشيحات الانتخابية في المدينة على القيادة الحالية التي وصفها بـ"المنسجمة". وإبرز أنه على خلاف ما كان في السابق، ومنذ المؤتمر السابع عشر الذي انتخب فيه نزار بركة أميناً عاماً خلفاً لشيباط، تشغل هذه القيادة وفق أجندة محددة ويتوزع واضح للمهام يعطيها قوة تنظيمية وفعالية في الأداء السياسي. وأجريت آخر انتخابات تشريعية في المغرب خلال العام 2016 وحل فيها العدالة والتنمية بالمرکز الأول (125 مقعداً بالبرلمان من أصل 395)، فيما حل الأصالة

الرباط - يسعى نزار بركة أمين عام حزب الاستقلال المغربي المعارض لجعل حزبه في صدارة نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية المزمع إجراؤها في مطلع سبتمبر المقبل، وسط حراك لا يهدأ لكسب ثقة الشارع وتجديد كوادر الحزب. وأظهر بركة ديناميكية في حركته المتواصل واللقاءات التي عقدها في أكثر من مدينة مغربية مع أعضاء الحزب والمتعاطفين معه، وكان الرهان الأبرز خوض الانتخابات وتصدر النتائج، حسب ما عبر عنه في أكثر من لقاء.

ووضع حزب الاستقلال نصب عينيه استعادة زمام المبادرة السياسية بعد خروجه إلى المعارضة منتصف ولاية الحكومة السابقة (2011-2016)، بالإضافة إلى العمل على التجديد لقيادات وكوادر الحزب لخوض الاستحقاقات الانتخابية بآريحية.

لكن خطوات الحزب قوبلت ببعض الانتقادات من داخله على خلفية ما قيل بشأن وجود "تعسف في استعمال القانون لتعطيل مهام ومؤسسات الحزب وأجهزته الوطنية والجهوية"، وذلك بعد حل جميع فروع حزب الاستقلال في مدينة فاس، وهي المدينة التي تعد معقلاً انتخابياً لأمينه العام السابق حميد شيباط.

الرباط - يسعى نزار بركة أمين عام حزب الاستقلال المغربي المعارض لجعل حزبه في صدارة نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية المزمع إجراؤها في مطلع سبتمبر المقبل، وسط حراك لا يهدأ لكسب ثقة الشارع وتجديد كوادر الحزب. وأظهر بركة ديناميكية في حركته المتواصل واللقاءات التي عقدها في أكثر من مدينة مغربية مع أعضاء الحزب والمتعاطفين معه، وكان الرهان الأبرز خوض الانتخابات وتصدر النتائج، حسب ما عبر عنه في أكثر من لقاء.

ووضع حزب الاستقلال نصب عينيه استعادة زمام المبادرة السياسية بعد خروجه إلى المعارضة منتصف ولاية الحكومة السابقة (2011-2016)، بالإضافة إلى العمل على التجديد لقيادات وكوادر الحزب لخوض الاستحقاقات الانتخابية بآريحية. لكن خطوات الحزب قوبلت ببعض الانتقادات من داخله على خلفية ما قيل بشأن وجود "تعسف في استعمال القانون لتعطيل مهام ومؤسسات الحزب وأجهزته الوطنية والجهوية"، وذلك بعد حل جميع فروع حزب الاستقلال في مدينة فاس، وهي المدينة التي تعد معقلاً انتخابياً لأمينه العام السابق حميد شيباط.



التركيز على صدارة الانتخابات